العنوان:	إنتهاك الخصوصية
المصدر:	الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الفريان، فيصل فهد
المجلد/العدد:	مج 33, ع 378
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	108
رقم MD:	503509
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الظواهر الإجرامية، الجرائم الإلكترونية، الجريمة و المجرمون، الجرائم المعلوماتية، العالم العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/503509

انتهاك الخصوصية



أطل علينا خلال الأعوام القليلة الماضية مصطلح جديد في عالم الجريمة عرف بالجرائم الإلكترونية التي تصنف في خانة الجريمة «غير التقليدية « نظرا لافتقارها للدليل المرئي الذي يسهل فهمه واكتشافه ، وبمرور الوقت تحولت الى هاجس مخيف يقلق الدولة والمجتمع في آن واحد، بعد ان تصدرت المملكة المراكز الأولى كمستهدف في الهجوم العالمي الإلكتروني وتحديدا بالمرتبة التاسعة والأولى بين دول الخليج بنسبة تصل إلى ٦٤ بالمائة مما كبدها خسارة كبيرة على مستوى جميع القطاعات تمثلت انهيار أكثر من ٧٠٠ نظام خلال تسعة أشهر فقط .

واذا تناولنا تلك الجرائم تفصيلا ، يتبين بوضوح انها أربعة أنواع ، اولها الجريمة المادية التي تسبب أضراراً وخسائر مالية على المستهدف وثانيها الجريمة الثقافية المتعلقة بالملكية الفكرية و سرقة المعلومات ، وثالثها الجريمة السياسية والاقتصادية والتي تؤدي بدورها إلى إضعاف شعب أو حكومة سواء لأغراض سياسية أو اقتصادية ، اما النوع الرابع والاخير فهو الجريمة الجنسية المعروفة بالتغرير والاستدراج وسرقة المعلومات الشخصية و المساومة عليها .

وبالبحث وراء انتشار الجريمة الإلكترونية في المجتمع نكتشف بسهولة ان لها عدة اسباب في مقدمتها الشهرة وحب التميز و الثراء السريع والانتقام وسوء استغلال أوقات الفراغ الانتشار الهائل للشبكة العنكبوتية وارتفاع نسبة مستخدمي الإنترنت في المملكة.

وفي خطوة محمودة وشجاعة لمواجهة هذا الخطر القادم صدر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم « م/ ١٧ « بتاريخ ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم «٧٩ « بتاريخ ٧/ ٣/ ١٤٢٨هـ بعد أن أصبحت تلك الجرائم تهدد أمن وسلامة المجتمع ، وتضمن ست عشرة مادة تعالج أكثر المشاكل الموجودة في الجرائم الإلكترونية بجميع أنواعها عبر تطبيق عقوبات رادعة على مرتكبيها ، بما يضمن تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع في الاستعانة بالتقنية الحديثة ومصلحة الإنسان في حماية حياته الخاصة والحفاظ على أسراره، والمساعدة على تحقيق النظام المعلوماتي وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية علاوة على صون الأخلاق والآداب العامة و حماية الاقتصاد الوطني .

ومن هنا يجب علينا كمجتمع ان ندق ناقوس الخطر ونطلق صيحة تحذير مجددا ، ونتكاتف سويا للحد من انتشار هذه الجرائم عبر رفع الوعي لدى مستخدمي شبكة الانترنت عبر مختلف وسائل الاعلام وأيضاً عن طريق التدريب المستمر للمستخدمين وتثقيفهم بطرق الحماية حتى لا يقعوا مرة أخرى في أيدي المستهدفين ، والرقابه الأسرية وخاصة من هم في سن المراهقة لتجنبهم الانزلاق لذلك المنحنى ،وفي هذا الاطار يصبح لزاما على كل من تعرضوا او يتعرضون للجرائم الإلكترونية بكافة اشكالها ، المطالبة بحقوقهم عن طريق نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة لردع كل مجرم تسول له نفسه العبث بأمن وحرمات وخصوصية الآخرين.

فيصل فهد الفريان

مدير تحرير المحليات – بصحيفة اليوم